

المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال

Women's Entrepreneurship in Algeria The creation reality and business climate challenges

يوسف قريشي

مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

منيرة سلامي

مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المستدام أصبح يرتبط تلقائيا بموضوع إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع؛ خاصة دورها في الجانب المقاولاتي الذي أثبتت الدراسات والتقارير أهميته في دعم الاقتصاد الوطني، لذا سنحاول من خلال هذا المقال مناقشة مدى تهيئة بيئة الاستثمار بالجزائر وتشجيعه للنشاط المقاولاتي النسوي، وللإجابة على ذلك حاولنا إعطاء إطار شامل ومختصر حول المقاولات النسوية، ودراسة مدى تهيئة الظروف وتعبئة السياسات للمساعدة على ديمومتها، و ثم حاولنا تقديم قراءة تحليلية لتناج عمل تلك الآليات وفقا لما بينته آخر الإحصائيات المتعلقة بنشاط المرأة المقاولاتي في الجزائر، وأخيرا قمنا برصد النظرة الدولية لترتيب الجزائر فيما يخص تحسينها لبيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وأثر ذلك على النشاط المقاولاتي النسوي.

الكلمات المفتاح: المقاولات النسوية، مناخ الأعمال، آليات الدعم، إمراة مقاولات، آليات الإنشاء والدعم.

Abstract :

Since women represents half of the society, sustainable economic growth is highly linked to women integration. Mainly through their contribution in the entrepreneurial field. The studies and reports have shown the importance of this field in the national economy. We will try through this article to discuss the Algerian investment environment; and whether this climate encourages women's entrepreneurial activity. We will try to give a comprehensive and concise review of women's entrepreneurship, and to examine the current conditions and policies. Then we will provide an analytical review of the results based on the latest statistics on women's entrepreneurial activity in Algeria. Finally, we present the international perception of Algerian ranking concerning the business climate improvement and investment attraction; and their impact on women's entrepreneurial activity.

Keywords: women's entrepreneurship, business climate, support mechanisms, woman entrepreneur, Creation and support mechanisms.

مدخل:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن، للاهتمام بالمقاولاتية لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال، كما بات معروفاً أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام، دون إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع؛ خاصة دورها في الجانب المقاولاتي، حيث أثبتت الدراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الاهتمام بالظاهرة، والسعي للبحث عن الطرق التي تساعد على استغلالها وكيفية الاستفادة منها.

وفي الجزائر تساهم المرأة في النمو الاقتصادي على عدة أصعدة ومجالات، وهذا ما يؤكد ارتفاع مؤشر مشاركة المرأة IPF، لكن يبقى دورها في المجال المقاولاتي ضعيف نسبياً إذا ما قارناه بالدول الأخرى، حسب ما أظهرته آخر الإحصائيات الصادرة عن المرصد العالمي للمقاولاتية 2013 GEM.

والإشكالية التي نود مناقشتها من خلال مقالنا هذا تتمحور حول ما يلي: "هل مناخ الاستثمار في الجزائر مشجع على بروز المقاولين، وهل السياسات المنتهجة الراهنة داعمة لنمو مقاولاتي نسوي في الجزائر؟".

ومن أجل الإجابة على الإشكالية، قسمنا مداخلتنا ضمن أربعة محاور:

— المحور الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية وأهم مميزاتهما؛

— المحور الثاني: الجهود المبذولة والآليات الموضوعية لترقية المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

— المحور الثالث: عرض لنتائج مختلف آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاولاتي النسوي؛

— المحور الرابع: الترتيب العالمي للجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قراءة في نتائج التقارير الدولية.

هذا ما سنحاول دراسته من خلال مداخلتنا التي نسعى من خلالها لإعطاء إطار شامل حول المقاولاتية النسوية كما سنلقي نظرة على نشاط النساء المقاولات في الجزائر ودراسة مدى تهيئة الظروف وتعبئة السياسات للمساعدة على ديمومتها، ومن ثم قراءة في نتائج عمل تلك الآليات من خلال رصد لآخر الإحصائيات المتعلقة بنشاط المرأة المقاولاتي في الجزائر، وأخيراً سنتناول النظرة الدولية لترتيب الجزائر فيما يخص تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وأثر ذلك على النشاط المقاولاتي النسوي.

I. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية وأهم مميزاتهما:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حالياً كمجال للبحث¹. ونظراً لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظراً لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات الجديدة (غالباً PME) من مناصب شغل، ودعمهم للتنمية المستدامة، وتعتبر المقاولاتية النسوية أحد أوجه النمو الاقتصادي المعاصر، وذلك نظراً لدورها المتنامي ولما لها من أهمية على مختلف المستويات، وقصد إبراز ذلك أردنا أولاً توضيح مفهوم المرأة المقاولاتية وأهم مميزاتهما، والعوامل المحددة لنموها ومن ثم إبراز أهميتها على مختلف المستويات.

1.I. ماهية المرأة المقاولاتية: المقاولاتية وباعتبارها مجال للبحث، فإنها تضم عدة مقاربات حاولت إعطاء نظرة شمولية للمفهوم، نذكر منها المقاربة الوصفية، المقاربة السلوكية والمقاربة المرحلية، ومن أجل توضيح ماهية المرأة المقاولاتية وأهم مميزاتهما، اخترنا أشملها وأكثرها تداولاً كما يلي:

1.1.1. تعريف المرأة المقاولة : لا يوجد تعريف خاص بالمرأة المقاولة يختلف عن الرجل، لكن يمكننا تعريفها بأنها:

- كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها التجاري (...). كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة".²

- كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها، هدفها النجاح والتفوق.³ حيث أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

فمن خلال التعاريف المختلفة نجد أن المقاول هو كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشئ و يمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص والسمات التي تساعد على نجاح وتطور مشروعه.

2.1.1. مميزات المقاولة النسوية: اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر⁴

هي صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال. والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاو، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولة، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال؛
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها،... الخ)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات،... الخ).
- هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.
- أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.
- يتركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليل ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.
- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

أما فيما يخص النجاح، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاح⁵، فإذا قسنا النجاح على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال. أما إذا قيست النجاح على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي:

- تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة.
- بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أقل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية.

وفي دراسة تحليلية قام بها Greenhalgh* عن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح، اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت النتائج وهذا هو أساس المشاكل في عالم الأعمال، أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض الحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين.⁶

وكل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاولات. حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها. ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة. وقليل ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاولات، وهذا بسبب نقص معلوماتهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

2.I. العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي للنساء: إن دخول المرأة لميدان المقاولات لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، والتي نلخصها كما يلي:⁷

- الخبرة: إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة. وحسب نظرية رأس المال البشري⁸، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.

- نموذج مقاول لتقليده: حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط و بروز مقاولين حدد (Shapero et Sokol) ؛ كما وجد أن جنس المقاول -النموذج- له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولات، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر.⁹

- غياب شبكات الأعمال النسوية (Réseaux): غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية، وحتى في حالة انتمائها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرجال، حيث عادة ما تنتمي النساء إلى شبكات تكون مكيّفة لتحقيق أهداف مرتبطة بالمهام العائلية، مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضرورية لإنشاء مؤسستهن.

- الموارد المالية: فكما نعلم، فأى شخص يريد إنشاء مؤسسة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.

- المحفزات الشخصية: من خلال تحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات، للانخراط بفعل شيء، لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة، للانفتاح، للحصول على الاستقلالية الذاتية.

- الحوافز المهنية: فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم. وغالبا ما تختار النساء مجال المقاولات كمسار مهني ثاني، وهذا بعد انتهائهن وإتمامهن لنشاطاتهن العائلية.

- الحوافز التجارية: وهنا تحفز خاصة المقاولات اللاتي يرغبن في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة.

- العوامل الدافعة (السلبية): وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى بالنسبة للنساء، شروط عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مربح بالنسبة للنساء، اختلاف كبير للأجور بين النساء

- والرجال (عدم إمكانية الادخار)، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترفيات، وفي بعض الدول تعتبر نسبة البطالة العالية كمحفز.
- العوامل الإيجابية: وهي التي تجذب نحو للمقاولة، وتكمن في: وجود إمكانيات سوقية، تحقيق قطاع معين لنسب كبيرة من الفوائد، أهداف اجتماعية، إمكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل.
- الدوافع النفسية: وهي التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث اضطراب في محيطه، يتلقى صدمة في حياته الخاصة أو المهنية. مثال ذلك: عدم الأمن الاجتماعي، الإهمال، حرمان من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أزمة، انقطاع أو عدم الرضا في العمل، انفصال عائلي، هجرة. ويشير الباحث في هذه النقطة، بأن مثل هذا الانشقاق النفسي، يولد شعور بالذنب، حالة من الخوف، وأخيرا حاجة ملحة وإرادة صارمة للنجاح.
- الدوافع الاجتماعية الثقافية: وهي تتولد من الدين المعتقد، العائلة، الإطار السياسي الاقتصادي، والنظام التربوي. فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي. والعائلة تؤثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة، خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول، بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، عائلة، معارف من الدراسة أو العمل... الخ).
- الظروف السائدة: يتطلب العمل المقاولاتي سواد نظام اقتصاد السوق، والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع. فحرية المقاولة وحرية التعبير هما أساس المسار المقاولاتي القبلي.
- الأساس الإقليمي: فالإقليم وبالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها، يؤثر على المسار والعمل المقاولاتي. مثال ذلك: قرب الجامعات و مصادر الكفاءات، مجتمع نشط و متفتح للمبادرات الفردية، النمو الديمغرافي، امتلاك الشخص لموارد مالية، وجود مؤسسات رأس المال المخاطر والمنظمات المالية، الآليات المشجعة الإقليمية والمحلية، النشاطات المسبقة والملحقة المتولدة من طرف شبكات المؤسسات المتواجدة، الخصائص الإقليمية والبطالة المرتفعة، كلها عوامل مولدة لمقاولين جدد.
- العوامل السياسية: وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة، فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان والجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين¹⁰ Beijing). بالإضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقاولة.
- 3.I. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية:** إن سر الاهتمام الحالي بالمقاولة النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء. فخلال السنوات الأخيرة، تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة في الجزء الأنجلو-ساكسوني، وهذا لجلب اهتمام الحكومات والأعوان الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية، للدور المهم والمتزايد للمقاولة النسوية في الحياة، وعلى جميع المستويات باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. حيث وجدت الدراسات السنوية¹¹ المنجزة من طرف GEM*، أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي والنمو، وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاولة هو جد إيجابي، ويفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان. وأشار ذات التقرير بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج لمجال المقاولة وتطوير المؤسسات، وهذا خوفا من عدم تحقيق

الأهداف المقاولاتية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، وهذه النتيجة أكدتها الدراسات والتقارير¹² حيث أظهرت تأثير المقاولات النسوية على الاقتصاد الوطني لتلك البلدان.

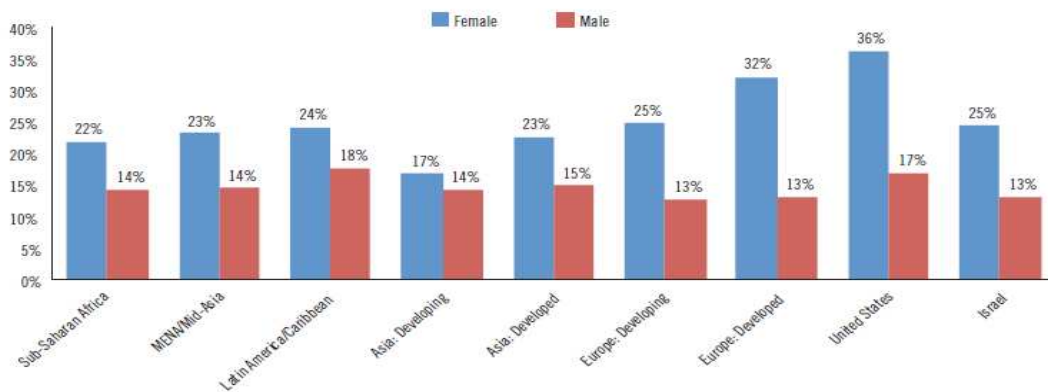
كما قام المكتب الدولي للعمل¹³ (BIT) بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاولات النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أنهن تآثرن كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم، وعادة ما كانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء.

فمثلا في زامبيا، بعد دراسة عينة من 118 امرأة تمتلك 144 مؤسسة (هناك بعض النساء يملكن أكثر من مؤسسة) تم استجوابهن، ووجد أن أولئك النسوة يشغلن 1013 شخص، منهم 973 عامل دائم، أي بنسبة 8.2 موظف دائم في كل مؤسسة. في تنزانيا، تم استجواب 128 امرأة مقاولات، تشغل 752 شخص أي بمعدل 8.9 عامل بكل مؤسسة.

وفي دراسة أخرى قام بها GEM¹⁴ على 37 دولة، ووجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المقاولاتي بين النساء والرجال، ماعدا في اسبانيا وكندا. وأوضحت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المقاولاتي، ووجدت ارتباط ذو دلالة معنوية بقيمة 0.81 وهو بين نسبة مشاركة النساء ومعدل النشاط المقاولاتي للبلدان. وهذه النتيجة، تؤكد حقيقة إمكانية النساء المقاولات لتطوير مؤسساتهن، وأنهن يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي.

وتم التأكيد على ذلك مجددا في آخر دراسة¹⁵ قام بها GEM حول النساء المقاولات ومقارنتهن مع نظرائهن الرجال، وذلك سنة 2012، حيث قم بدراسة مقارنة بين 67 دولة، من مستويات اقتصادية مختلفة، وذلك قصد قياس دور المرأة المقاولات في الإبداع والتوظيف وتدويل أنشطتها، وكانت النتائج جد معتبرة، حيث تم تسجيل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث تحقيق الأهداف المبتغاة، ووجود إرادو نسوية حقيقية في تطوير مؤسساتهن وتدويل أنشطتهن للوصول إلى الأسواق العالمية. فإذا أخذنا معيار المساهمة في الإبداع، يظهر لنا الشكل أدناه مقارنة بين النساء والرجال من حيث قيامهم بالإبداع، حيب يختلف المناطق التي صنفتها التقرير: (أنظر الشكل رقم 01).

الشكل رقم (01): مقارنة بين معدل النساء المقاولات والرجال فيما يخص تطوير المنتجات والخدمات



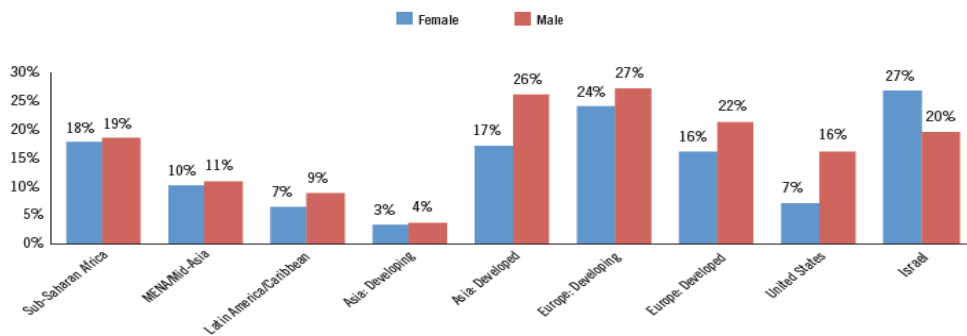
المصدر: Global entrepreneurship monitor, 2012 women's report, édition 2013; p34

وهذه النتائج المتوصل إليها تؤكد على حقيقة كون النساء المقاولات مبادرات للتطوير والتجديد، وابتكار الجديد لتحقيق الميزة التنافسية، ويختلف ذلك باختلاف المناطق، فنلاحظ أن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى تشهد اهتمام النساء المقاولات بالابتكار والتطوير بفارق 8% مقارنة بنظيرها الرجل، في حين تصل النسبة إلى 9% في منطقة آسيا الوسطى ودول البحر الأبيض

المتوسط (MENA)، لكن الفارق لصالح المرأة المقاتلة يتسع أكثر في دول أوروبا المتطورة والولايات المتحدة الأمريكية — 19% ؛ وهذه النتائج تؤكد على فرضية مفادها أن النساء تبحثن عن الاستدامة من خلال مشاريعهن، وليس فقط مصدر دخل مؤقت.

أما فيما يخص معدلات المؤسسات التي قامت بتدويل نشاطها، فنلاحظ عدم وجود اختلاف كبير في النسب، كما يظهر في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (02): مقارنة بين معدلات تدويل النشاط حسب جنس المنشئ والمنطقة

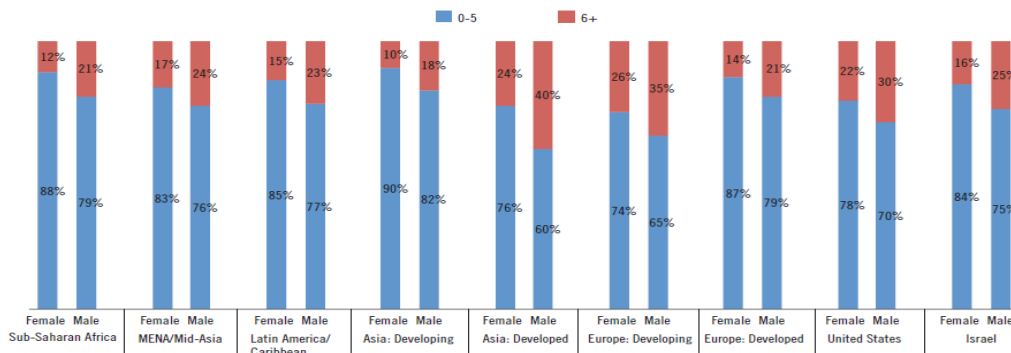


Source: GEM, 2012 Women's Report, édition 2013, p 36.

فكما يظهر جليا، لا يوجد فروقات بين النساء المقاتلات والرجال من حيث تدويل النشاط رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين البلدان، إلا أن ذلك لم يكن بالعامل المميز بينها، بل هناك نسب جد معتبرة من المؤسسات النسوية التي اتجهت لتدويل أنشطتها.

أما من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل، فنلاحظ من خلال الشكل الموالي: (أنظر الشكل رقم 03)

الشكل رقم (02) مقارنة بين مساهمة المؤسسات في التوظيف حسب الجنس والمستوى الاقتصادي للمنطقة



Source: GEM, 2012 Women's report, édition 2013, p 35.

فكما يبين الشكل البياني، مساهمة المؤسسات في استحداث مناصب الشغل، حيث الجزء الأزرق يعطي نسبة مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل من صفر منصب. بمعنى مؤسسة ذات الشخص الوحيد إلى غاية خمسة عمال، أما الجانب الأحمر فيعطينا النسبة المئوية لمساهمة المؤسسات في توفير أكثر من ستة مناصب شغل، فكما نلاحظ من خلال المقارنات المجرأة، حسب جنس المنشئ والمستوى الاقتصادي للمنطقة، فأغلب المؤسسات توفر أقل من خمسة مناصب وذلك بمعدلات تفوق 75 بالمئة، في معظم المناطق، وهذا تفسيره جد منطقي، حيث كما بات معلوما، فمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة تصنف من فئة المؤسسات

المصغرة أو الصغيرة جدا كما يطلق عليها في بعض البلدان، حيث تشكل أكثر من 90 بالمئة في دول أمريكا الشمالية، ونفس الملاحظة بالنسبة لباقي البلدان، إلا أنه وكما نلاحظ تعرف منطقة دول آسيا ارتفاعا محسوسا من حيث تشغيل أكثر من ستة عمال بالمؤسسة ويرجع ذلك لاعتمادها الكبير على اليد العاملة في تصنيع المنتجات التي أصبحت تغزو معظم مناطق العالم كما بات معلوما للعام والخاص.

II. الجهود المبذولة والآليات الموضوعية لترقية المقاولات النسوية في الجزائر: الجزائر كغيرها من البلدان تفتنت لأهمية إنشاء المؤسسات وترقية النسيج المؤسساتي وتسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة، لكن التساؤل المطروح يتمحور حول نصيب المرأة المقاولات من هذه الآليات، ومدى وجود خصوصية.

II.1. أهم الآليات الداعمة للمقاولات بالجزائر: حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لآليات أخرى من بينها:

II.1.1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والذي أسس¹⁶ في 06 جويلية 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها لحماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

II.1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996¹⁷ وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات.

II.1.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في 20 أوت 2001¹⁸ تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها.

II.1.4. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME: الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي¹⁹ رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات الجديدة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

II.1.5. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي²⁰ رقم 80/3 المؤرخ في 25/02/2003، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛ تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

II.1.6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي²¹ رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تشكل هذه الوكالة²² أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

II.1.7. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME : أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي²³ رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005. من أجل تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛ إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛ جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II.1.8. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي²⁴ رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المحدد لمهامها و قانونها الأساسي. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها إلى السلطات العمومية؛ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي؛ وضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

II.2. تدابير مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بالإضافة للآليات سالفه الذكر، قامت الجزائر أيضا باستحداث آليات مرافقة ومساندة لترقية النسيج المؤسساتي نلخصها كما يلي:

- بورصات المناولة ؛
 - حاضنات الأعمال: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي²⁵، وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث أشكال هي:
 - الحاضنة: وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
 - ورشة ربط وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
 - نزل المؤسسات: ويتكفل بأصحاب المشاريع المتمين إلى ميدان البحث.
 - مراكز التسهيل: والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي²⁶ رقم 03-79 المؤرخ بتاريخ 25 فيفري 2003 وذلك من أجل ضمان قيام المشاريع وتسهيل حصولهم على مختلف الخدمات المرافقة وتطوير المشروع.
- إلا أن المتأمل في مختلف هذه الآليات، يجد أنها غير مخصصة فقط للمرأة، ماعدا آلية القرض المصغر المخصصة في الأصل للنساء حاملات المشاريع الحرفية (وهذا ما تؤكد نسب التمويل المخصصة للمشاريع)، كما أن هذه الآلية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لكن هذا لا ينفي أن للرجال نصيب من الوكالة ؛ أما باقي الآليات فهي مخصصة لتمويل المشاريع المقاولاتية مهما كان جنس حامل المشروع.

لكن ماذا عن المنظمات غير الحكومية، وهل لها دور خاص في ترقية المقاولات النسوية، هذا ما سنحاول عرضه في العنصر الموالي:

II.3. دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المقاولات النسوية: ففي هذا الإطار، برزت العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية دور المرأة المقاولاتي، وذلك من خلال الجمعيات والاتحادات الجزائرية التي نصبت لدعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولاتية، ونذكر أبرزها:

II.1.3. لحة عن أهم الجمعيات والاتحادات الداعمة للمقاولاتية: ونذكر أهمها²⁷: نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة CEIMI²⁸ الذي تأسس سنة 1998، وهو يهدف لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاتحاد الوطني للمستثمرين الملاك (UNIPREST) تأسس سنة 1993 ؛ جمعية تطوير وترقية المؤسسات (ADPE) تأسست سنة 2002 ؛ جمعية النساء الجزائريات للتطوير (AFAD)

تأسست سنة 1999 وتوسعت لترقية دور المرأة، وحماية النساء في وضع صعب، وبالتالي هي ذات أبعاد اجتماعية ؛ منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) تأسس سنة 2001 ؛ الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين (UGEA) والذي تأسس سنة 1989. بالإضافة لـ:

جمعية الإطارات النسوية الجزائرية / أفكار (AFCARE) : تأسست سنة 1998، وتعمل على إعادة الاعتبار للتأطير النسوي في جميع المجالات والعمل على ترقية المرأة في الميدان المهني، أما هدف الجمعية الأساسي منذ نشأتها هو ترقية وتطوير عمل المرأة في الجزائر ومد يد العون لها من أجل الوصول بها إلى أعلى المراكز.

II.3.2. الجمعيات الداعمة للمقاولاتية النسوية: كما رأينا أعلاه، معظم الجمعيات والاتحادات غير متخصصة في دعم المقاولاتية

النسوية، ما عدا جمعيتين - على حد اطلاعنا- تحاولان النشاط على المستوى الوطني²⁹، وهما SEVE وAME كما سنرى ذلك: - جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات (SEVE)³⁰: تأسست هذه الجمعية³¹ سنة 1993 والتي تعني المعرفة وإرادة البدء في نشاط مقاولاتي، تهدف إلى ومن أهداف ومهام الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر ما يلي:³²

- تحديد وتأمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط ؛
- دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهم المعلومات، التوجيه والنصح ؛
- تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات ؛
- تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات، البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي ؛

▪ تنظيم الملتقيات حول المقاولاتية النسوية والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.³³

- جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال (AME)³⁴: أنشئت في العام 2005، هدفها³⁵ تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة. كما تهدف الجمعية إلى إنشاء أطر فكريّة، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف. إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد، كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية³⁶، بالإضافة لعقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية، التي عقدت بكل من غرداية، وهران مؤخرًا، كما يزعم عقد المزيد من اللقاءات قصد توعية المرأة المقاولاتية، ودعم نموها وترقيتها.

وفي الأخير نود الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات تعد بمثابة شبكات أعمال تساعد النساء المقاولات على الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والعديد من المزايا، ولكونها خاصة بالنساء، فهي تعد بذلك فرصة جذب أكبر للنساء باعتبار العديد منهن يجدن صعوبة للانضمام لشبكات الأعمال المختلطة التي ذكرناها سابقًا.

III. عرض نتائج مختلف آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاولاتي النسوي: إن اهتمام الجزائر بالمقاولاتية دفع واضعي

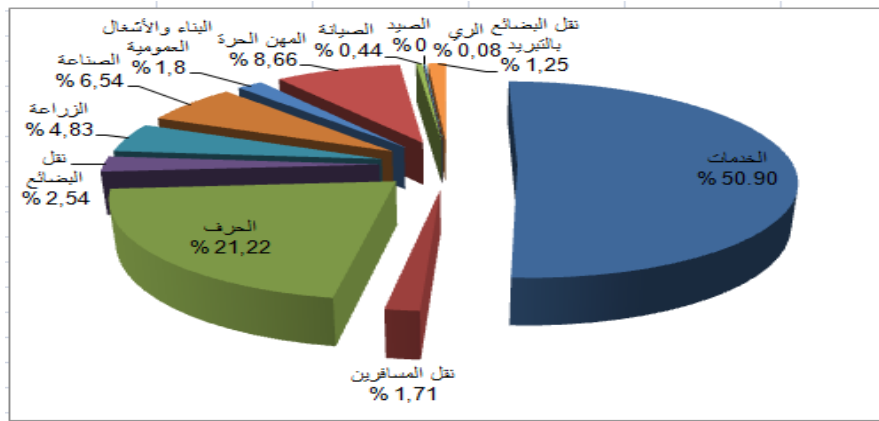
السياسات لإرساء العديد من الآليات كما رأينا ذلك، مما أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي كما سنوضحه فيما يلي، من خلال عرض نتائج مختلف الآليات:

1.III. عدد المؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري: حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني³⁷، وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2010 ما نسبته 91,4% رجال، مقابل 8,6% بالنسبة للنساء يتمركز معظمهن في العاصمة وهران بما يقابل 110790 تاجرة.

أما في ما يخص النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسب متفاوتة، حيث نجد أعلى نسبة مسجلة بالعاصمة بما يعادل 1516 مؤسسة، ومن ثم تأتي وهران بـ 478 مؤسسة وقسنطينة بأكثر من 300 مؤسسة، أما في ولاية ورقلة-محل ملتقانا اليوم- فنلاحظ فقط 105 مؤسسة نسوية مصرح بها لدى مركز السجل التجاري من مجموع 2732 مؤسسة في الولاية، بمعدل ولائي قدر بـ 3,84% من إجمالي المؤسسات المنشأة في الولاية.

2.III. عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب وكالة لونساج: حسب آخر إحصائيات صادرة عن الوكالة، فيما يخص عدد المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المؤسسة، فيصل كما يظهر ذلك الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (04): نسبة المشاريع التي تم تمويلها عن طريق لونساج لغاية 30 جوان 2013



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على: Bulletin d'informations statistiques de la PME N° 23, Op-Cit, P 41

نلاحظ أن تم تمويل 27 532 مشروع لصالح المرأة من إجمالي 270 288 مشروع تم تمويله عن طريق الوكالة، بنسبة تقدر بـ 10%، كما أن غالبية المشاريع تتركز في قطاع الخدمات بمجموع 14 013 مشروع من إجمالي 80 096 مشروع تم تمويله في قطاع الخدمات، وبالمقارنة مع إجمالي المشاريع النسوية الممولة عن طريق الوكالة فنجدها تقابل نسبة 50,89% مما يؤكد تركيز مختلف المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة في قطاع الخدمات وهو نفس الحال بالنسبة للمشاريع الخاصة بالرجال.

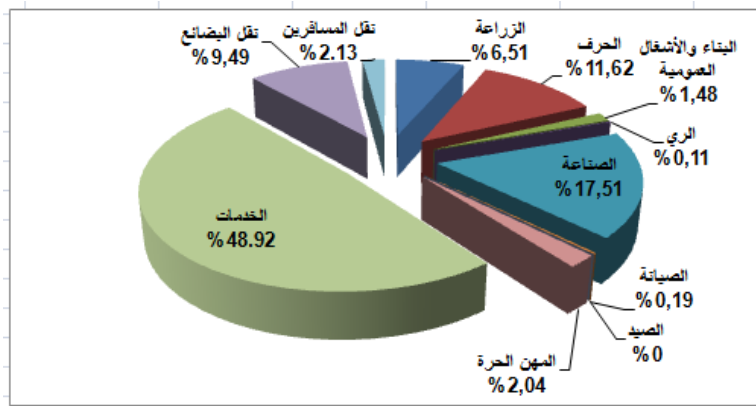
ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف التقليدية وهو ما يعكس وجود العديد من النساء اللواتي يتقن الحرف التقليدية وأبدن رغبتهم في توسيع نشاطهن بشكل صريح وتسويقه بصفة مباشرة؛ ثم في المرتبة الموالية تأتي المهن الحرة وهي المتعلقة أكثر بالجامعات اللواتي تابعن تكوين في تخصصات تتيح لهن الفرصة لتجسيدها على أرض الواقع كأعمال حرة مثال ذلك الطب والحمامة والصيدلة.. الخ، وتأتي بقية القطاعات في مراكز متأخرة تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها لربطها أحيانا بتخصصات رجالية أكثر، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أو مجتمعية.

أما إذا قرأنا الجدول من منظور آخر وهو نسبة النشاطات النسائية الممولة من إجمالي كل نشاط، نجد أن المهن الحرة تأخذ أكبر نسبة في المساواة بين النساء والرجال في امتحان مثل هذه الأعمال بنسبة 43% والسبب مفهوم ومعروف للجميع وهو نظرا لكون هذه الأعمال ترتبط بتخصصات جامعية ترجه الفرد لضرورة القيام بتلك الأعمال لتجسيد ذاتهم وتطبيق تخصصاتهم مثل الطب

والحمامة، ... الخ ؛ وتليها الحرف والخدمات بنسب أقل أما عن باقي النشاطات فهي بنسب متفاوتة تميل بشكل أكبر في كفة النشاطات الممهنة أكثر من قبل فئة الرجال.

III.3 . عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب صندوق التأمين على البطالة: تبعا لإحصائيات الصندوق كما يظهر في الشكل البياني أدناه، فنلاحظ دائما أن قطاع الخدمات يأخذ أكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق. بما يقابل 48,92% مشروع ممول لصالح النساء، ومن ثم بقية القطاعات، إلا أننا نلمس توجه للقطاع الصناعي بما نسبته 17,51% من إجمال المشاريع الممولة في القطاع مما يعكس اهتمام أكثر بهذا النشاط وانفتاح نحو المشاريع ذات القيمة المضافة الأكبر - هذا إذا أخذنا أن جميع المشاريع المسجلة باسم النساء تسير من طرف النساء³⁸.

الشكل رقم (05): توزيع المشاريع النسوية الممولة عن طريق صندوق التأمين عن البطالة.

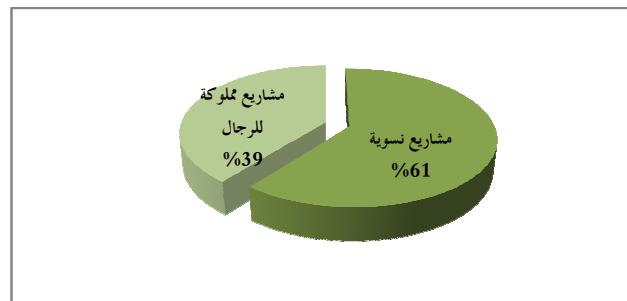


المصدر: من إعداد الباحثان بناء على بيانات Bulletin des PME N°23

2013, Op-Cit, P42

III.4 . عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب آلية القرض المصغر ANGEM: وهنا تجدر الإشارة إلى هذه الآلية هي الأكثر جذبا لفئة النساء، وحسب آخر إحصائيات منشورة على موقع الوكالة إلى غاية ديسمبر من سنة 2013، فتشير أن غالبية المشاريع الممولة من طرف الوكالة وجهت لفئة النساء وذلك بنسبة 60,68% مقابل 39,32% للرجال، ويبلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 306401 قرض، مقابل 198561 مشروع لصالح الرجال، كما يظهر ذلك بشكل جلي في الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (06): توزيع المشاريع النسوية الممولة عن طريق القرض المصغر



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على بيانات الموقع الرسمي لوكالة ANGEM :

، http://www.angem.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=193&Itemid=191

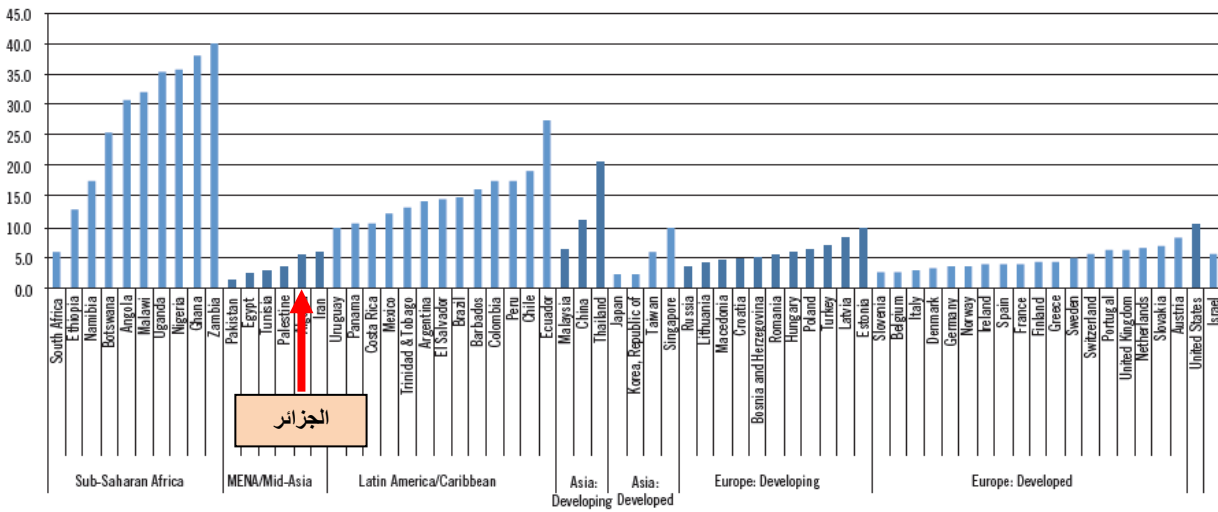
إحصائيات منشورة ضمن عمود الإحصائيات إلى غاية 31 ديسمبر 2013، تاريخ الإطلاع: 2014/03/13.

وتفسير هذه النتائج يرجع إلى أن هذه القروض هي في الأساس تستهوي فئة النساء أكثر، نظرا لقيمتها المالية الصغيرة، والتي لا تغطي النشاطات ذات التكنولوجيا الكثيفة التي تحتاج لأموال أكبر، بل يمكن استغلالها فقط في المشاريع التي لا تحتاج لأموال كبيرة مثل الحرف التقليدية، أو الأنشطة البسيطة.

IV. الترتيب العالمي للجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قراءة في نتائج التقارير الدولية:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لدعم نمو مقاولاتي لكلا الجنسين، إلا أن الجزائر لا تزال تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام للإنشاء، وهذا ما تقر به التقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والمرصد العالمي للمقاولاتية، وكذا الوطنية التي سجلت ما نسبته 7% فقط معدل المؤسسات النسوية المنشأة على التراب الوطني، مما يؤكد أن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص المقاولاتية النسوية، والحال نفسه بالنسبة للإنشاء من طرف الرجال، حيث بلغ المعدل الإجمالي للإنشاء حسب تقرير GEM 2013³⁹ ما قيمته 5% فقط، والأمر ينعكس أيضا على المقاولاتية النسوية، حيث بمقارنة 67 دولة، أصدر المرصد العالمي للمقاولاتية تقرير سنة 2012، والذي خصه للمرأة المقاولاتية، حيث أفرزت الدراسة على أن معدل المقاولاتية النسوية بالجزائر لا يتجاوز عتبة 5 بالمئة، في حين يصل إلى 40% بزambia، كما هو موضح في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (07): معدل النشاط المقاولاتي النسوي في 67 دولة



المصدر: 2012 Women's Report, P.15.

وهذه النتيجة جد معقولة حيث أن معظم اقتصاديات جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى اقتصاديات غير رأسمالية لا تعتمد على المصانع الكبرى في إنتاجها، مما جعلها تنتهج نمط الإنشاء الصغير كحل معقول لتوفير المتطلبات الضرورية من المنتجات وتضمن استمرارية مناصب الشغل، ومكافحة الفقر الذي عادة ما يكون للمرأة الدور الأكبر في التصدي له وإعالة أسرها.

ومن هنا جاء التساؤل عن مدى ليونة مناخ الأعمال الجزائري ومدى تشجيعه على العمل الخاص وإنشاء المؤسسات، وللإجابة عن هذا السؤال حاولنا من خلال العنصر الفارط الإحاطة بأهم الآليات التي سخرتها الجزائر من أجل تشجيع الشباب على المقاولاتية، وأهم التحسينات التي أدرجت عليها، لكن هذا لا يحول دون تقلد الجزائر للمرتبة 17 عربيا و153 دوليا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، حسب ما أقر به آخر تقرير للبنك الدولي 2014 Doing business.

IV.1. ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قبل الخوض في ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال، نود أولاً التعريف بالتقرير والتعرف على المعايير المستعملة في الترتيب.

— ماهية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: هو تقرير يتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في عشر مجالات خلال دورة حياة الشركة هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات العسر المالي، وقياس التقرير مدى سلامة الإجراءات التنظيمية للأعمال وكفاءتها، ومدى وجود مؤسسات قوية تضع قواعد شفافة قابلة للتنفيذ، ويتم قياس هذين العنصرين عبر:

- مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم مؤسسات الأعمال: من حيث مدى قوة الإطار القانوني والتنظيمي للحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، تنفيذ العقود وتسوية حالات العسر المالي.
- مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها: وفعاليتها لبدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود.⁴⁰

— عرض لنتائج التقرير: يعالج التقرير مدى تحسن مناخ الأعمال في جملة من الدول المشاركة في الدراسة، والتي وصل عددها إلى 189 دولة حسب آخر تقرير صدر سنة 2014، حيث يظهر التقرير⁴¹ أن أول دولة مصنفة كأحسن مناخ أعمال هي سنغافورة والتي كانت لفترة زمنية قريبة بدون بني تحتية اقتصادية قوية، بل لجأت في سنوات الستينات إلى طلب القروض والمساعدات من دول أخرى، لكنها الآن وصلت لإرساء اقتصاد قوي، نلمس من خلاله اهتمامها الكبير بتحسين مناخ الأعمال لمقاوليها مما جعلها تتأخر قائمة الترتيب، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة تليها كل من الدانمارك، ماليزيا وكوريا؛ أما تشاد فهي تتذيل ترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال⁴².

وإذا صنفنا المعلومات حسب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة تركز الدول العربية، نجد الترتيب الموالي كما هو مبين في الشكل أدناه:

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية حسب درجة سهولة ممارسة الأعمال

تسوية حالات العسر المالي	تنفيذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمرين	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	الحصول على الكهرباء	استخراج تراخيص البناء	بدء المشروع	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	البلدان
101	100	4	1	98	86	4	4	5	37	23	الإمارات
106	127	69	3	22	55	14	15	17	84	26	السعودية
27	122	81	7	115	130	32	52	4	99	46	البحرين
72	107	47	9	98	86	21	58	69	77	47	عمان
36	93	67	2	128	130	43	27	23	112	48	قطر
39	78	31	60	52	109	72	55	122	70	51	تونس
69	83	37	78	115	109	156	97	83	39	87	المغرب
64	122	34	27	68	180	77	115	163	161	103	مالطة
94	119	112	11	80	130	90	59	133	152	104	الكويت
93	126	97	39	98	109	112	51	179	120	111	لبنان
113	133	57	35	170	170	104	41	111	117	119	الأردن
146	156	83	148	147	86	105	105	149	50	128	مصر
126	85	128	129	138	170	61	116	101	114	133	اليمن
189	88	123	62	80	165	122	87	131	143	138	غزة والضفة الغربية
189	142	179	63	128	180	108	39	20	169	151	العراق
129	51	153	139	147	86	168	169	169	107	152	إيران
60	129	133	174	98	130	176	148	147	164	153	الجزائر
147	163	60	66	182	180	133	144	157	127	160	جيبوتي
120	179	147	120	115	180	82	82	189	135	165	سوريا
189	150	143	116	187	186	189	68	189	171	187	ليبيا

المصدر: تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال 2014، تصنيف حسب البلدان قابل للتحميل المباشر على الرابط الموالي:

<http://arabic.doingbusiness.org/custom-query/#hReprtpreview>

تاريخ الاطلاع: 2014/03/02.

حيث نلاحظ أن الإمارات العربية تتأخر ترتيب الدول العربية وتترتب في المرتبة 23 بين إجمالي الدول الداخلة في التقرير، حيث أدخلت الإمارات عدة إصلاحات على مناخ الأعمال، من بينها تسهيل توصيل الكهرباء من خلال إلغاء شرط عمليات التفتيش في الموقع، وتوفير الوقت اللازم لتوفير توصيلات جديدة، وجعلت نقل الملكية أسهل من خلال زيادة ساعات العمل في مكتب سجلات الأراضي وتخفيض رسوم النقل. بالإضافة لتعزيزها حماية المستثمرين من خلال إلزامية إفصاح أكبر لمعاملات الأطراف المعنية في التقرير السنوي والبورصة، والسماح بمقايضة المديرين عندما تضر مثل هذه المعاملات الشركة.

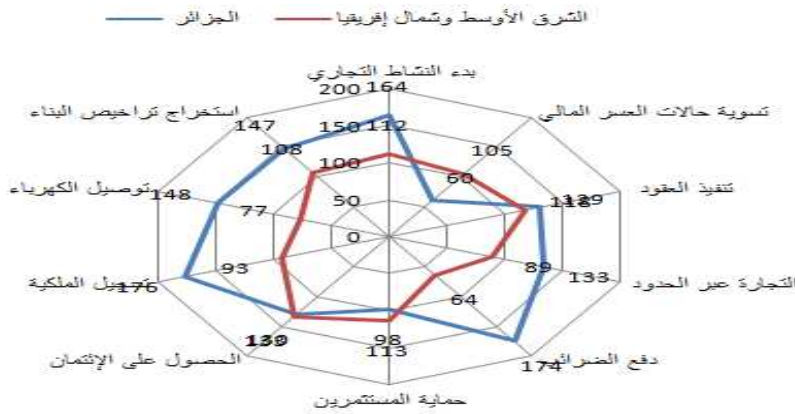
وتأتي في المرتبة الثانية السعودية، التي تصنف دوليا في الترتيب 26، أما قطر فتصدرت الترتيب الخامس عربيا، حيث أجرت هذه الأخيرة تحسينات من خلال تسهيل عملية دفع الضرائب حيث ألغت بعض المتطلبات المرتبطة بضريبة الدخل على الشركات، أما المغرب المصنفة في المرتبة السابعة جعلت بدء النشاط التجاري أكثر سهولة عن طريق الحد من رسوم تسجيل الشركات، وجعلت نقل الملكية أسهل عن طريق تقليل الوقت اللازم لتسجيل عقد الانتقال في مصلحة الضرائب، بالإضافة لذلك، جعلت المغرب دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال زيادة استخدام نظام الإيداع والدفع الإلكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

بدورها قامت الكويت المصنفة في الترتيب التاسع، عززت حماية المستثمرين حيث سمحت للمساهمين الأقلين طلب تعيين مدقق حسابات لمراجعة أنشطة الشركة، لكن في المقابل جعلت بدء النشاط التجاري أكثر صعوبة من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث حسب ما جاء في تفصيل التقرير، أنه ومنذ عام 2005، نفذت 95% من اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا إصلاحات تنظيمية للأعمال في المجالات التي يقيسها التقرير، حيث تم تسجيل 182 إصلاح، 23 منها أدرجتها مصر، تليها المملكة العربية السعودية بـ 19 إصلاح، أما المغرب فأدرجت 18 إصلاح، مما يعبر عن وجود إرادة حقيقية لأجل تحسين مناخ الأعمال وتسيير التعاملات التجارية، مما يعتبر مشجعا على المقاولاتية.

أما الجزائر، فنرى أنها تصنف ضمن أواخر الدول العربية من حيث إصلاح مناخ الأعمال وسهولة ممارستها، حيث تحتل المرتبة 17 على المستوى العربي، و153 دوليا، وإذا ما قارناها مع متوسط تحسين المناخ للمنطقة - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -، نحصل على الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (08): مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر بالمقارنة مع متوسط مؤشرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على بيانات تقرير ممارسة الأعمال 2014

فكما نلاحظ، فالجزائر بعيدة نوعا ما عن متوسط معدلات منطقة شمال إفريقيا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، ففي حين نجد أن المقاول في الجزائر يواجه عراقيل أكبر فيما يخص بدء النشاط، استخراج تراخيص البناء، الملكية، الكهرباء، وتكبير الفجوة أكثر فيما يخص دفع الضرائب، نجد أن هناك تحسن بالمقارنة مع المنطقة فيما يخص الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين وتسوية حالات العسر المالي، وحسب ما جاء في التقرير، فالجزائر لم تدرج أية إصلاحات في الفترة الأخيرة، لكن حسب المصادر الرسمية الجزائرية، فقد تم البدء الفعلي في تطبيق استخراج "السجل التجاري الإلكتروني" الذي حد من الظواهر البيروقراطية المصاحبة لمثل هذه العمليات وما ينجم عنها من آثار سلبية، وبالنظر لواقع المرأة المقاول وخصوصيته، فنجد مثل هذه الإصلاحات من تخفيف إجراءات استخراج التراخيص المختلفة، واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسوية المعاملات، كله من شأنه تعزيز ثقة النساء في قدراتهم ودفعهم أكثر لتسوية أعمالهم العالقة والسعي لتنمية مؤسساتهم.

IV. 2. موقع المرأة المقاول من إصلاحات مناخ الأعمال: كما رأينا من خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فنجده لا يقيس

جميع نواحي الإصلاح في مجال الأعمال، بل يركز على عشرة معايير كما رأينا ذلك، يدرس من خلالها مدى إدراج التحسينات على مناخ الأعمال، وهو يدرس مختلف المؤشرات بشكل عام دون التخصص في تأثير ذلك على المرأة بشكل واضح.

لذلك ومن أجل الإحاطة بانعكاس مختلف الممارسات على نشاط المرأة المقاول، بشكل أحسن، خصص البنك الدولي تقرير آخر يسمى "المرأة الأعمال والقانون"، والذي يحاول التأكد من مدى استفادة النساء صاحبات الأعمال من نفس تحسينات مناخ الأعمال التي يستفيد منها نظيرها الرجل.

لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نتائج هذا التقرير، وأهم التوصيات التي خرج بها:

— ماهية تقرير المرأة القانون والأعمال: يقيس هذا التقرير كيفية تمييز القوانين واللوائح والمؤسسات بين المرأة والرجل، بطريقة تؤثر على حوافز المرأة أو قدرتها على القيام بأنشطة الأعمال وإدارتها، ويحلل التقرير الفروق القانونية القائمة على أساس الجنس في 143 بلداً، مغطياً ستة مجالات:⁴³

- القدرة على الوصول إلى المؤسسات: وهو يقيس القدرة القانونية للمرأة على التفاعل مع الهيئات العامة والقطاع الخاص بنفس الطريقة كالرجال.
- استخدام الممتلكات: يحلل هذا المؤشر قدره المرأة على الحصول على الملكية واستخدامها بناءً على أهليتها، لتملكها وإدارتها والتحكم فيها، ويزداد هذا المشكل خاصة في الدول النامية، حيث تعمل النساء في المشروعات الأسرية ويتوقف دخلهن على حرية الوصول إلى الممتلكات.
- الحصول على الوظيفة: يقيم هذا المؤشر القيود المفروضة على عمل المرأة مثل حظر العمل ليلاً أو العمل في صناعات معينة، بالإضافة للقوانين المتعلقة بإعانات الأمومة والأبوة المرتبطة بسن التقاعد.
- التعامل مع الضرائب: يدرس هذا المؤشر الالتزامات الشخصية بضريبة الدخل، مع الأخذ في الاعتبار الإعتمادات والتخفيضات الضريبية المتاحة للمرأة مقارنة بالرجل.
- تعزيز الائتمان: يحدد هذا المؤشر العتبات الدنيا في القروض في مكاتب الائتمان الخاصة والعامة، ويتعقب تلك التي تجمع معلومات عن مؤسسات التمويل المصغر.
- اللجوء إلى المحاكم: بقيس مدى سهولة الوصول إلى العدالة، وتسوية المنازعات من حيث الوقت والتكلفة.

— عرض لنتائج التقرير: يظهر التقرير أنه عندما يحدث تمييز في الحقوق القانونية بين الرجل والمرأة يقل عدد النساء اللاتي يملكن مشاريع خاصة، ويزيد التفاوت في الدخل وهو استنتاج قد يؤدي إلى نظرة جديدة لمسألة تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة، وما قد يترتب على ذلك من خفض نسبة الفقر في العالم⁴⁴. كما أظهر التقرير أن هناك 28 دولة فيها عشرة أوجه للتمييز القانوني أو أكثر بين حقوق الرجال والنساء، ونصف هذه الدول تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منطقة تركز الدول العربية، حيث ترأست المرأة السعودية على قائمة الدول التي تحد قوانينها من الفرص الاقتصادية أمامها، تلتها المرأة الأردنية، ثم الموريتانية، والسودانية، ثم الإماراتية، فاليمينية، والعُمانية، والسورية، والمصرية، والفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم اللبنانية، فالمغربية، والتونسية، والجزائرية، وتعد هذه الأخيرة الأكثر حظاً بين النساء العربيات من حيث الفوارق القانونية بينها وبين الرجل. مما يؤكد مجدداً على وجود إرادة سياسية حقيقية في الجزائر لترقية دور المرأة الاقتصادي، عن طريق سن القوانين الموافقة لذلك، إلا أنه لا ننسى أن بعض مؤشرات التقرير تتنافى مع شريعتنا الإسلامية، حيث ما يعتبر فجوة عند الغرب، هو مسنون عندنا من الشرع.

كما أظهر التقرير أن هناك ارتباطاً بين تدني معدلات المساواة بين الجنسين وبين انخفاض عدد النساء المشاركات في ملكية الشركات، بينما تتلازم السياسات التي تشجع المرأة على المشاركة وعلى الاستمرار ضمن قوة العمل مع المساواة الأكبر في الدخول.

ورغم أن التقرير يعرض دلائل على تحسن الفرص الاقتصادية عالمياً، فإنه يبين أنه بإمكان البلدان أن تفعل المزيد لضمان مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

— قراءة في إنعكاس مميزات مناخ الأعمال على ترقية المقاولات النسوية في الجزائر: من خلال عرض مختلف ما يميز مناخ الأعمال في الجزائر بناءً على التصنيف الدولي، فنرى أن هذا يعتبر أحد الأسباب المهمة التي تثنى من عزيمة الشباب للتوجه نحو العمل

لحسابهم الخاص وإنشاء مؤسساتهم فما بالك إذا كان المنشئ امرأة تنشط في بيئة عربية، لذلك يجب التفكير بشكل جدي للضغط على واضعي السياسات لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات لتشجيع حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم، ولما لا إجراءات تحفيزية لصالح النساء المقاولات لاستثمار تلك القوة الكامنة (خاصة من حاملي الشهادات) التي لم تنل فرصة لتستغل تكوينها بشكل مناسب، مع العلم أنه تم تعديل قانون الصفقات العمومية، لصالح دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة عبر الوطن؛ حيث أن المادة 55 مكرر من هذا القانون تنص على وجوب تخصيص المصالح المتعاقدة نسبة 20 في المائة من المشاريع التي يقل غلافها المالي عن 12 مليون دج لفائدة المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار أجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة والتي تتمثل في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ فمن شأن هذا الإجراء المساهمة بكيفية "فعالة" في تسريع وتيرة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني حيث أن التعديلات التي مست هذا القانون تؤكد على أن المصالح المتعاقدة أصبحت ملزمة باللجوء إلى المناقصات الوطنية فيما يتعلق بإبرام الصفقات العمومية لفسح المجال أمام المؤسسات الوطنية للحصول على المشاريع.

ولكن يبقى القانون وقف التنفيذ إلى حين صدور نصوص تنظيمية تحدد الشروط التكميلية التي تحدد نوع المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من القانون، وكيفية تفعيله على أرض الواقع.

خلاصة:

في الأخير نستطيع القول أن المرأة أثبتت وجودها في الحياة الاقتصادية وأكدت على دورها المهم، والذي لا يمكن تجاهله إذا أردنا الوصول إلى التنمية المستدامة، فالنساء و باعتبارهن يشكلن نصف المجتمع فلا بد لدورهن أن يكون بارزا، وهذا ما أثبتته الدراسات التي تحاول رصد تأثير المرأة على التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة من خلال قيامها بتأسيس مشاريعها الخاصة، حيث استطاعت توفير مناصب شغل دائمة نسبيا من خلال عدم اكتفاءها بتجسيد فكرة المشروع فقط وتحقيق الأرباح بل هدفها هو تحقيق استدامة المشروع وإستمراره، وهذا ما توصلنا إليه من عرض مختلف الإحصائيات وقراءة أهم التقارير الدولية المنجزة حول المقاولاتية النسوية. وبعرضنا للتجربة الجزائرية، وجدنا أن المرأة المقاولاتية تحاول إثبات نفسها يوما عن يوم وهذا ما يؤكد تطور معدلات الإنشاء، إلا أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال يشكل حجر عثر يعرقل سير الأعمال لكلا الجنسين، وبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أن لم يحسن من مكانتها وترتيبها الدولي، بل صنفها في المراتب الأخيرة عربيا ومتأخرة دوليا. وبالرغم من التعديلات المدرجة على قانون الصفقات العمومية كما رأينا ذلك، إلا أن التعديل المطلوب يتمثل في إصدار مرسوم جديد، يحدد من خلاله نسبة من الصفقات العمومية لصالح النساء المقاولات.

وليكون العمل منظم والنتائج فعالة، يجب أن تكون الجهود متكاثفة ومنظمة، ولا يتحقق ذلك إذا عملت كل امرأة مقاولاتية لحالها بل يجب الانضمام لشبكات الأعمال، التي تعمل كجماعات ضغط⁴⁵ على واضعي السياسات من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوحيد المطالب التي من شأنها خدمة المرأة المقاولاتية ومساعدتها على النجاح في السوق والحصول على المعلومات المناسبة لنشاطها.

و لترقية دور المرأة المقاولاتية، بالإمكان تنصيب غرف تجارية خاصة بالنساء، تشجيع شبكات الأعمال والمساهمة في انتشارها الجغرافي؛ تقديم امتيازات جبائية للنساء المقاولات الحاملات لمشاريع كثيفة رأس المال الفكري كإجراء تحفيزي لجلب فئة المتخرجات الجامعيات واستغلال خزانة الفكر؛ تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية لزيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة، وفرص الاستفادة منها؛ استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لربط مختلف المقاولات على المستوى الوطني، لتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات؛ تنشيط حملات توعية وتعريف بالامتيازات التي يمكن أن تستفيد منها المرأة المقاولاتية في حالة

تسجيل نشاطها غير المصرح بشكل رسمي ؛ تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لصالح النساء حاملات المشاريع عن طريق الغرف التجارية وتفعيل برامج التعاون الدولية.

وتبقى الإرادة هي الدافع الأساسي لتوجه المرأة لإنشاء مشاريعها الخاصة، ويتم تعزيزها في حال وجود منح أعمال مشجع على المقاولاتية.

المواش و المراجع المعتمدة:

¹ Voir: Christian Bruyat , création d'entreprise: contribution Epstémologiques et modélisation", thèse de doctorat ès science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993) , p.32 .

² Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin : " Les défis des entrepreneurs", Quebec,2000, P.9.

³ شلوف فريدة ، المرأة المقاولة في الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2009 ، ص 12 .

⁴ Constantinidis Christina et Cornet Annie, "Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale : Difficulté et stratégies", Le 8ème congrès international Francophone (CIFE PME) : L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (Suisse : 25-26-27 octobre2006), p.6.

⁵ سلامي منيرة: "التوجه المقاولة للمرأة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص ص 33-39. * هو أستاذ في مدرسة الإدارة التجارية بجامعة Damouth.

⁶ Diane Chamberlin Starcher, " Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation", d'après EBBF : The European Baha I Business Forum., traduction française : Pierre Spierckel, Paris, 1996 , p .16.

⁷ AMAPPE et OXFAM –QUEBEC Avec le soutien de l'UNIFEM, Etude d'identification d'activités économiques potentielles pour les femmes au Maroc : Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane", (Maroc : 2001), pp. 18-28.

⁸ مع العلم أن رأس المال البشري يتكون من المعارف والقدرات التي تساعد الأفراد على اكتشاف واستغلال الفرص. لذا، تختلف استعدادات الأفراد في اكتشاف واستغلال الفرص حسب مستوى رأس المال البشري، وذلك من ناحية الحصول على مختلف المعلومات وطرق تحليلها المختلفة

⁹ بمعنى أن الشخص يتأثر أكثر بوالديه، حيث أثبتت الدراسات أن البنت تتأثر أكثر إذا كانت الوالدة تعمل لحسابها الخاص، ونفس الشيء بالنسبة للرجل حيث يتأثر أكثر بعمل والده.

¹⁰ Voir : RAPPORT DE LA QUATRIÈME CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES FEMMES : Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies; New York, 1996

¹¹ "L'observatoire Fiducial de l'entrepreneuriat féminin ", France, Janvier 2006, p.9.

♣ Global entrepreneurship monitor ; 1999 حيث تقام دراسات سنوية حول المقاولة النسوية وذلك منذ سنة 1999

12 Rapport de l' OCDE : " Entrepreneuriat Féminin : Questions et action à mener ", D'après la 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME) titrée : Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale : Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, (Istanbul Turquie : 3-5 juin 2004), pp.12-13.

¹³ Rapport de l' OCDE, Op.Cit., p.16.

¹⁴ Programme de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises (SEED) ; "L'entrepreneuriat féminin dans les îles de l'océan indien ", Bureau international du travail Genève et Bureau de l'OIT à Antananarivo, pp.4-5.

¹⁵ Global entrepreneurship monitor, "2012 women's Report", Publié en 2013.

¹⁶ لمزيد من التفصيل أنظر المرسوم التنفيذي رقم 94-188 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44 ، الصادر في 27 جويلية 1994 ، ص 5 .

¹⁷ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 ، الصادر في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12 .

¹⁸ الأمر التشريعي رقم 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 ، الصادر في 22 أوت 2001 ، ص 4 .

¹⁹ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74 ، الصادر في 13 نوفمبر 2002 ، ص 13 .

²⁰ المرسوم التنفيذي رقم 03-80 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003 ، ص 21 .

²¹ المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 ، الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

²² مع العلم أنه تم في 22 مارس 2011 إعادة النظر في شروط الاستفادة من قروض الوكالة، وذلك قصد استقطاب العديد من حاملي المشاريع.

²³ المرسوم التنفيذي رقم 05-165 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 32 ، الصادر في 4 ماي 2005 ، ص 28 .

²⁴ الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، (تاريخ الإطلاع: 2013/03/14) <http://www.aniref.dz> .

²⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 78 / 03 المؤرخ في 25/02/2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، العدد 13 ، ص 14 .

- ²⁶ المرسوم التنفيذي رقم 03-79، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص 18.
- ²⁷ Voir: Ministère de l'industrie, les petites et moyennes entreprises et la promotion d'investissement ; " catalogue des associations professionnelles et des organisations patronales et syndicales à caractère économique"; Document de travail N° 25, Avril 2011.
- ²⁸ Pour plus de détails, voir le lien suivant : www.ceimi.org/.
- ²⁹ وهنا نتحدث عن الجمعيات ذات الصيت العالي، والناشطة على التراب الوطني، لأنه إذا احتسبنا الجمعيات المحلية ÷ فعددها أكثر بكثير.
- ³⁰ SEVE: abréviation de : Savoir et Vouloir Entreprendre.
- ³¹ Le site officiel de l'association des femmes Algériennes chefs d'entreprises, accessible sur le lien suivant: <http://www.sevedz.com/#!presentation/c1pfe>, consulté le 27/02/2014.
- ³² Idem.
- ³³ Pour plus d'information sur l'association, voir; Ministère de l'industrie, les petites et moyennes entreprises et la promotion d'investissement ; " catalogue des associations professionnelles et des organisations patronales et syndicales à caractère économique"; Op-Cit, Avril 2011.
- ³⁴ AME :association des Algériennes Managers et Entrepreneurs.
- ³⁵ Site officiel de l' association des Algériennes Managers et Entrepreneurs; http://ame-dz.net/index.php?option=com_content&view=article&id=72&Itemid=490&lang=fr, site consulté le: 27/02/2014.
- ³⁶ حيث حصل لي الشرف المساهمة مع الجمعية باعتباري عضوة فيها، وذلك في عدة ندوات ومؤتمرات حول المقاولاتية النسوية، أذكر منها الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية النسوية بجوان 2009، مؤتمر دولي حول المقاولاتية النسوية الذي تدخل في إطار برنامج السفراء CAP 2011 سنة 2011؛ بالإضافة لعقد سلسلة من اللقاءات الجهوية في كل من غرداية ب 7 مارس 2013، وآخرها بتاريخ كتابة هذه الأسطر كان بوهان بـ 31 أكتوبر 2013.
- ³⁷ Voir: Centre national du registre du commerce, "la création d' entreprises en Algérie statistiques 2010", CNRC, édition avril 2011, P 60, document téléchargeable sur le site du CNRC accédé sur: <http://www.cnrc.org.dz/ar/src/documents.php?page=1>, page consulté le 21/03/2013 à 23h45.
- ³⁸ La femme est la propriétaire et la gérante en même temps, pas seulement des prête noms.
- ³⁹ Global entrepreneurship monitor, "2013 Global report", Op-Cit, P.33.
- ⁴⁰ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- ⁴¹ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، طبعة 2013.
- ⁴² لمزيد من التفصيل، أنظر قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، على الرابط الموالي: <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/entrepreneurship> - تاريخ الاطلاع: 2014/03/13.
- ⁴³ البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.
- ⁴⁴ وكالة أخبار المرأة، "تقرير البنك الدولي عن النساء وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2014، مقال منشور على الرابط الموالي: <http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=7505>، تاريخ الاطلاع: 2014/05/07.
- ⁴⁵ وهي ما يطلق عليها باللغة الفرنسية: **L'Action du plaidoyer**.